





# حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط

خضر عباس عطوان

مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين - بغداد.

## مقدمة

شهد حلف شمال الأطلسي خلال هذا العقد مناقشة لمهامه المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، ولتزايد حجم التحديات الموجودة في بنيته بين دفع أوروبي نحو مزيد من الاستقلالية وسحب أمريكي نحو مزيد من التدخل، وبين رؤية تدفع إلى أن يكون منتدى لاتخاذ القرارات وكونه منتدى لمناقشة الاستراتيجيات وصنع القرار. وهكذا وجدناه في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يعلن الوقوف مع الولايات المتحدة، إلا أن مشاركته بتغيير النظام في أفغانستان كانت ضعيفة، وإن شارك في عمليات إرساء النظام الجديد فيها. ثم جاءت الحرب على العراق لتعلن الدخول في حالة فتور في العلاقات عبر جانبي الأطلسي، لم تكد تنتهي إلا مع قمة اسطنبول الأطلسية عام ٢٠٠٤ التي أكدت ضرورة أن ينظر الحلف إلى حدوده الجنوبية.

ولم تكد مرحلة ما بعد العراق تمضي في حسابات العلاقات الأطلسية إلا وبرز دور إيران الإقليمي للمواجهة، والتقاطع مع إسرائيل؛ وهو ما شهدناه في منتصف تموز/يوليو عام ٢٠٠٦ في لبنان، بغض النظر عن الموقف من العدوان الإسرائيلي ذاته على لبنان. وتكاد المواقف السياسية لأطراف الحلف البارزة أن تنتهي إلى مواقف توكيل إسرائيل ضمناً بالتصرف عسكرياً لصياغة الخريطة السياسية في المنطقة؛ وهذا ما يتلمس من تأخير مجلس الأمن النظر في القضية اللبنانية.

وعلينا هنا ألا ننسى أن الحلف قد غيّر استراتيجياته بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة في البيئة الأمنية. إن هدف الحلف بالدفاع عن أراضيه ضد هجوم عسكري محتمل قد انتهى، وحل محله اهتمام أوسع بإشاعة الأمن والاستقرار في أنحاء أوروبا وما حولها. وقد جرى التزام الحلفاء بهذا التوجه الجديد في قمة واشنطن ١٩٩٩، ففيها أعلن قادة الحلف أن الدور الجديد هو بسط الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. كما اتفقوا على أن المهمات التي لا تندرج تحت المادة الخامسة من المعاهدة المنشئة، مثل عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، أصبحت اليوم من المهمات الأساسية للحلف.

إن أهداف هذا البحث هي معالجة أربع إشكاليات هي: التغيير في معادلات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد تغيير النظام في العراق، وسعي الولايات المتحدة لتوليد خريطة سياسية إقليمية جديدة، وسعي إيران لاكتساب مكانة كقوة إقليمية عظمى، وموقف حلف الأطلسي من الإشكاليات السابقة، وسعيه لتوسيع مهامه في المنطقة. أما مشكلة البحث فهي قدرة الحلف في التعامل مع التحديات التي تواجه تخومه الجنوبية.

**فروض البحث:** يتعامل البحث مع ثلاثة فروض هي:

**الفرض الأول –** ازدياد معدلات التغيير في التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بات يفرض على حلف الأطلسي مزيداً من التدخل.

**الفرض الثاني –** التحولات في النظام الدولي باتت تفرض على الولايات المتحدة مزيداً من الرجوع والاستناد إلى حلف الأطلسي.

**الفرض الثالث –** توسع مهام الحلف في المنطقة العربية سيؤدي إلى مزيد من التهميش لدور العرب الدولي.

أما الأسئلة التي يسعى البحث للإجابة عنها فهي: ما هي المقاصد من توسع مهام حلف الأطلسي في المنطقة؟ هل يمكن لأعضاء الحلف الوصول إلى اتفاق بشأن طريقة التعامل مع قضايا المنطقة العربية؟ ما الذي تغيّر في معادلات التوازن الإقليمي؟ ما هو المتوقع من أدوار للحلف في المنطقة؟

ومن خلال المنهج التحليلي سنعمل على الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

## أولاً: توسع مهام حلف شمال الأطلسي: الآلية والمقاصد

لقد توصل الحلفاء في قمة واشنطن في نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى صيغة للعمل خارج نطاق حدود منطقة نشاط الحلف التقليدية في أوروبا، وتمثل الحد الأدنى لمستوى تطلعات الولايات المتحدة، والحد الأعلى للتنازلات الأوروبية، وفيه ظفر الأوروبيون بقبول الولايات المتحدة لمفهوم استراتيجي يتفادى التعبير صراحة عن التزام الحلف بتوسيع مظلتها الأمنية إلى خارج أوروبا، من دون إنكار ذلك صراحة، إلا أن الأوروبيين قبلوا تعريفاً أوسع للتهديدات التي قد تطال المصالح المشتركة، كما وافقوا على إقرار مبادرة القدرات الدفاعية التي تتطلب إدخال تحسينات كبيرة على قدرات نشر القوات المتحالفة لأداء المهمات المصنفة خارج نطاق الدفاع عن منطقة الحلف<sup>(١)</sup>.

Janusz Bugajski and Iona Teleki, «Washington's New European Allies: Durable or Conditional (١) Partners?», *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2 (Spring 2005), pp. 97-101.

إن مبادرة القدرات الدفاعية تتعلق بالحاجة إلى تكييف قوات الحلف بحيث تتمكن من معالجة مشكلات الأمن والمتطلبات التي تفرزها البيئة الاستراتيجية. وأهم تحديات المرحلة هي: الصراعات العرقية، والنزاعات الإقليمية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتهديد مصادر وامدادات الطاقة. وأغلب هذه التحديات هي على تخوم أوروبا. والإشكالية هنا هي قابلية النشر، فما زالت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في الحلف القادرة على نشر قوات كبيرة وفاعلة، إذ يفتقر أغلب الحلفاء الأوروبيين إلى المعدات الحديثة القابلة للاستخدام في أنواع الصراعات كافة، مقارنة بالولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى سببين<sup>(٢)</sup>:

**أولهما**، ما زالت الدول الأوروبية متخلفة عن الولايات المتحدة في مجال تكييف الهياكل التنظيمية والعقائد العسكرية لتلبية المتطلبات الخاصة التي تفرضها عمليات العمل بصورة فاعلة في بيئة ملوثة بأسلحة دمار شامل ونشر القوات وتوفير معدات الوقاية.

**وثانيهما**، إن توسيع المهام يولد ضغوطاً متزايدة على نظم القيادة والسيطرة والاتصالات، طالما أن أغلب العمليات تقع خارج حدود أوروبا أو على تخومها. وهذا يفرض الحاجة إلى استيعاب وإدخال التقنيات المتقدمة، وبخاصة في مجال القيادة والسيطرة ونظم المعلومات، وحاجة الحلفاء إلى اكتساب القدرة على العمل وحماية القوات في ساحات ملوثة بأسلحة الدمار الشامل. كذلك يفتقر أغلب الحلفاء إلى الهياكل والمخزون الاحتياطي والمرونة وقابلية العمل المشترك اللازم لدعم العمليات الخاصة بكل من حفظ السلام ونشر القوات، في بيئة تنطوي على درجة عالية من التهديد<sup>(٣)</sup>.

وعموماً، يحقق بعض الحلفاء، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، تقدماً في مجال تطوير القدرات على نشر قوات كبيرة في مناطق على مسافات بعيدة، وإدامة دعم هذه الوحدات في قتال شديد الحدة ولفترات طويلة، بمعنى القدرة على تحقيق انتشار سريع ذي تأثير مهم. وهذا لا ينفي أن يكون هناك أوجه قصور في ما يتعلق ببناء هذه القوات، وبخاصة في مجال نقص الذخائر الدقيقة التوجيه المجزأة للاستخدام في كل أنواع الطقس، وعدم كفاية نظم القيادة والسيطرة الصالحة للنشر في مناطق نائية، إلى جانب محدودية الحماية المتوافرة للقوات التي يتم نشرها في جبهات المواجهة ضد الهجمات التي قد تنفذ ضدها بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية<sup>(٤)</sup>. وتلقي هذه المحددات مجتمعة بظلال من الشك على الفائدة العسكرية المرجوة من عمليات قد تكلف بها قوات جوية أطلسية – أوروبية للتدخل

(٢) ريتشارد سوكولسكي، ستيوارت جونسون وإف. ستيفن لارابي، محررون، **أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية**، ترجمة الطاهر بوساحية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٧٦ – ٧٧.

(٣) Rob de Wijk, «European Military Reform for a Global Partnership», *Washington Quarterly*, vol. 27, (٣) no. 1 (Winter 2003), pp. 205-209.

(٤) سوكولسكي، جونسون ولارابي، محررون، المصدر نفسه، ص ٢٠.

السريع في مناطق الوطن العربي ومحيطه. ويتطلب تقويم هذه النقائص تبني خيارات صعبة ينفر منها معظم الحلفاء في حلف شمال الأطلسي، إما لكونها صعبة من الناحية السياسية، أو لكون العقائد العسكرية الداخلية لا تسمح بإجراء هكذا مراجعات، أو أن الفلسفات الداخلية والثقافات تحول دون تحقيق التغيير المطلوب. وفي بعض الحالات سيكون هناك حاجة إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، أو عدم خفضه، وفي مجالات أخرى ستحتاج الحكومات الأوروبية إلى إعادة تخصيص الموارد الدفاعية وإعادة هيكلة القوات.

وفي العموم، إن ما دفع الحلف إلى ولوج المرحلة الجديدة هو انتهاء عوائق توسيع دور الحلف خارج أوروبا، وأبرزها انتهاء التخوف من ضعف الدفاعات في أوروبا، وانتهاء عائق القلق من احتمالات الانسحاق نحو التورط في نزاعات غير ضرورية من جراء ذلك. كما إن الأحداث التي تقع في التخوم المجاورة، سواء في جنوب المتوسط أو في باقي مناطق الشرق الأوسط أو في البلقان، لن تفي المصالح الغربية من التعرض للتهديد.

ما تقدم أدى إلى دفع الحلف نحو تكييف استراتيجيته وقواته وهياكله مع البيئة الأمنية التي تغيّرت بصورة هائلة. وانتهى الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات والتهديدات، ومن ضمنها: القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات، ومهام حفظ السلام. ثم عاد الأعضاء في قمة بروكسل عام ١٩٩٤، وأجروا عدة تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات السياسية والعسكرية لمساعدة الأعضاء على القيام بهذه المهام المتنوعة بكفاءة وفاعلية أكبر. واستمر الحلف بإدخال تحسينات على تنظيم قواته وإدامتها لكي تستجيب بسرعة أكبر للأزمات التي تقع داخل أوروبا وفي المنطقة الواقعة حولها. ومن ضمن تلك التحسينات قيامه بتشكيل قوات التحالف للرد السريع، والتي أريد لها أن تكون الآلية الرئيسية التي يستخدمها الحلف للقيام بمهام إدارة الأزمات وحفظ السلام وعمليات دعم وترسيخ الاستقرار. وركز في إعادة تنظيم هذه القوات وإنشائها ضمن الهيكل القيادي العسكري الموحد للحلف على المرونة وقابلية الحركة والقدرة على استخدام القوة الفتاكة.

وهذا الأمر يدل على الأهمية المتنامية للقوات المتعددة الجنسيات بالنسبة إلى عمليات التحالف. كما أعطى دفعة للرغبة الأوروبية المتزايدة في تعزيز الدعامة الأوروبية للحلف، وذلك بإقرار فكرة القوات الموحدة للمهام المشتركة، وذلك كخطوة تسمح بتشكيل تحالف من الدول الأعضاء في الحلف الراغبة باستخدام إمكانات الحلف وهياكله القيادية لتنفيذ العمليات التي لا تندرج ضمن المادة الخامسة من المعاهدة المنشأة، من دون مشاركة الإمكانات الأمريكية ومن دون الحاجة إلى ضمان توافر إجماع من أعضاء الحلف كافة<sup>(٥)</sup>. وانتهى ذلك إلى قيام دول أوروبية بإنشاء وحدات للتدخل السريع، ومنها ألمانيا وفرنسا

Charles Barry, «NATO's Combined Joint Task Forces in Theory and Practice», *Survival*, vol. 36, (٥) no. 3 (Spring 1996), pp. 81-96.

والمملكة المتحدة، والتي تقاسمت مسؤولية قيادة قوة حفظ السلام في كوسوفا (KFOR)، وقيام اتحاد غرب أوروبا بتشكيل القوة الأوروبية (EUROFOR)، والقوة البحرية الأوروبية (EUROMARFOR) للتعامل ضمناً مع الأوضاع الطارئة في منطقة شمال أفريقيا.

وإذا ما نظرنا إلى مقاصد التوسع نجد إن الأوروبيين والأمريكيين يختلفون في تحديد بعض أولويات الحلف، فبينما يميل الأوروبيون إلى بلورة هوية مميزة لهم داخله، تذهب الرؤية الأمريكية إلى جعل الحلف الضامن الكلي لأمن التحالف الغربي. كما تهتم الولايات المتحدة ببقاء الطموحات الأوروبية الأمنية ضمن مستويات لا تخرج عن سيطرتها، بمعنى السماح للأوروبيين بتحمل جانب من الالتزامات الأمريكية التقليدية المكلفة نحو القارة الأوروبية في إطار شراكة بين الطرفين، وبما لا يؤثر في مكانتها العالمية. والأكثر من ذلك، أن من بين التحديات الماثلة أمام الحلف هو ما علق عليه مستشار المانيا السابق غيرهارد شرودر قائلاً إن الحلف «لم يعد يلتقى الرئيس للشركاء عبر الأطلسي كي يناقشوا استراتيجيات وينسقوها». ومن الضروري استعادة دوره كمنتدى مركزي للنقاش السياسي وصنع القرار، وخصوصاً أن الأزمة التي مرّ بها خلال حرب العراق تكاد تكون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث هناك، على حد تعبير شرودر: «تجاهل وعدم إنصاف لأهمية الاتحاد المتزايدة وللمطالب الجديدة بخصوص التعاون عبر الأطلسي»<sup>(٦)</sup>.

بيد أن هذه الخلافات وغيرها<sup>(٧)</sup> لم تمنع القوى الأطلسية كافة من النظر إلى الحلف باعتباره الأداة الأهم لحفظ الاستقرار في أوروبا، ومواجهة التهديدات الأمنية المحتملة، وهو ما ساد معظم الخلافات بين الأوروبيين والأمريكيين. ولم يظهر تصدع في العلاقات الأطلسية من قبيل انسحاب أعضاء أو قطع علاقات. وعلى حدّ تعبير جي. جون أكينبري، استطاعت القوى الأطلسية «تدجين العلاقة ما بين القوى الغربية الكبرى، وتم احتواء نزاعاتها ضمن نظام سياسي راسخ ومستقر يزداد ترتيباً حين رفع التهديد بالحرب بين تلك القوى من على طاولة النقاش»<sup>(٨)</sup>.

وأمام حقيقة أن الاحتمالات صارت مفتوحة على علاقات القوى القابلة للتشكل: بروز الصين، تكتل صيني – روسي مناهض للغرب، بروز أوروبا كقطب منافس للولايات المتحدة، أو حتى تكتل روسي – أوروبي... هذا ما ينذر بتغيير التوازن والخريطة الاستراتيجية العالمية إذا ما تحققت، وربما تدني موقع التحالف الغربي الأطلسي القيادي فيها ليصبح محور قوة بين القوى الأخرى. لهذا استقرت الآراء بين قادة الحلف ومفكره على ضرورة توسع

(٦) النصوص نقلاً عن: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٣٦.

(٧) ظهر جانب من الخلاف بين الطرفين حول مطلب أوروبا إعطاءها بعض المراكز القيادية الأطلسية. مثلاً القيادة الجنوبية للأطلسي الواقعة في نابولي. وقد رفضت الولايات المتحدة التخلي عن هذه القاعدة.

(٨) نقلاً عن: زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٤٥.

الحلف، من حيث العضوية والمهام. وهذا التوسع يتيح احتواء الخلافات الداخلية حول جدوى بقائه عبر التأكيد على دوره في تحقيق استقرار القارة الأوروبية برمتها، بموازاة المؤسسات الأوروبية بالطبع. لقد بدأ التفكير الجديد بتوسع أدوار الحلف منذ منتصف العقد الماضي عندما أخذت تطرح إمكانية ضم دول أوروبا الوسطى والشرقية إليه، إذا ما استطاعت تلك الدول الإيفاء بمتطلبات عضوية الحلف العسكرية (قبول مفاهيمه الاستراتيجية والقدرة على المشاركة في نشاطاته)، والإيفاء بمتطلبات العضوية السياسية (قبول سياسات الحلف وتأييدها، وتمديد ضمانات الأمن الأطلسية إليها...). وإذا ما استقرنا الخريطة السياسية لتوسع أدوار الحلف سنجد أنها قد ظهرت وتظهر في الآتي:

١ - توسع العضوية باتجاه شرق أوروبا ونحو البلقان، والذي قام على افتراضين<sup>(٩)</sup>:  
الأول، الأخذ بنظر الاعتبار التكاليف المادية للتوسع، من قبيل تقديم الحلف للأعضاء الجدد كما يأتي: أنظمة القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والمعلومات، والدعم اللوجستي، والتعهد بنشر قوات الحلف إلى الأعضاء الجدد لتعزيز قدراتها، إضافة إلى المساهمة في تأسيس بنية تحتية كافية لتحقيق ذلك الانتشار. على هذا الأساس، وضع الحلف في أولوياته اختيار الأعضاء، وتم الوصول بالعضوية إلى الـ ٢٦ عضواً. وثاني الافتراضين هو الأخذ بنظر الاعتبار الكلفة السياسية للعامل الروسي وحساباته الأمنية، بمعنى أن الحلف عمل على توفير ضمانات أمنية لروسيا، وأخذ رأيها في عمليات التوسع، والعمل على عدم إثارة حساسيتها الأمنية. وتوضح الاستجابة لهذا العامل في إنشاء مجلس شمال الأطلسي وروسيا المشترك عام ١٩٩٧، لغرض حلّ خلافاتهما وتنسيق المواقف المشتركة. ثم تطور الموقف إلى إنشاء مجلس حلف الأطلسي - روسيا عام ٢٠٠٢، كآلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون بشأن القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك والعلاقات المتبادلة والمسائل الجديدة مثل مكافحة الإرهاب، وإدارة الأزمات ومنع الانتشار. وقد تطور مرة أخرى عام ٢٠٠٦ إلى مستوى الشراكة بين الحلف وروسيا.

٢ - قيام الحلف بدور خارج نطاق مجال عمله التقليدي الجغرافي، بمعنى أن الحلف أصبح له تصور أمني ودور سياسي واسع في فرض النظام والأمن على النطاق العالمي. وصار هناك حديث عن إمكانية تدخله تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية، وحماية السوق المفتوحة.

وفي العموم، يمكن أن ندرج مقاصد هذا التوسع في الآتي:

## ١ - ضمان بقاء الاختلال الحاصل في توازن القوى العالمية لصالح دول الحلف

يرجع الاختلال في التوازن الدولي في العموم لصالح الولايات المتحدة والقوى الأطلسية

(٩) «تقرير عن: توسيع الناتو نحو الشرق»، ترجمة علي رحال، الرسالة (دمشق)، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٢١.

الأخرى إلى ما تملكه من درجة عالية من التنظيم وإمكانات قوة فريدة. والإرادة على استخدامها عند الضرورة لا ترقى إليها إمكانات القوى الأخرى، وهذا ما لوحظ أثناء أزمة كوسوفا عام ١٩٩٨، وتجاوزه للأمم المتحدة فيها. وإزاء منظور لعالم ستسوده عدة قوى كبرى، فإن الأوروبيين، كما الأمريكيين، وصلوا إلى استنتاج بأنه يفترض الاحتفاظ بالروابط القوية في ما بينهما. وساد في الغرب فلسفة «نحن انتصرنا»، وفي إطارها صارت القوى الأطلسية متطلعة إلى بناء أنموذج عالمي، وتسعى لبنائه ليفرض استمرارا لهيمنتها، فاستمرار بقاء القوى الأطلسية مستحوزة على مراتب التأثير يشوبه الشك، إذ إن إمكانات القوة قد يصار إلى انتشارها بين القوى المختلفة بصورة متسارعة. وقد أخذت تتجمع بيد أكثر من قوة دولية، وعلى نحو غير مسبوق، الصين مثلاً. وهذا الأمر يندرج بتراجع مكانة القوى الأطلسية. لذلك، رأت الأخيرة ضرورة إعادة صياغة استراتيجيات الحلف، وتوسعه بما يضمن استمرار اختلال التوازن الدولي لصالحها<sup>(١٠)</sup>.

## ٢ - تشكيل نظام أمني عالمي تقوده الدول الغربية عبر الحلف

تري الولايات المتحدة في توسع الحلف إمكانية تحقيق عدة مقاصد فرعية أخرى، أهمها:

أ - مواجهة التحديات الاستراتيجية وعدم الاستقرار الممتد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وفي المنطقة العربية التي حدّتها قمة برشلونة الأطلسية عام ١٩٩٥ باعتبارها منطقة عدم استقرار بسبب سعة بؤر التوتر فيها: الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. هذا، وقد دعت قمة اسطنبول الأطلسية عام ٢٠٠٤ إلى ضرورة الدخول في تراتيب وحوارات أمنية مع أطرافها في المغرب العربي ودول جنوب المتوسط ودول الخليج العربية.

ب - ويتيح التوسع للولايات المتحدة إمكانية إعادة صياغة العلاقات الدولية الداعمة لاستمرار هيمنتها العالمية، ومن أهمها العلاقة مع القوى الغربية الأخرى. إن الهيمنة الأمريكية ما كانت لتنجح لولا موافقة الحلفاء عليها، وتأكيد بقاء الروابط التقليدية بين الحلفاء، واستمرار تعلقهم بالولايات المتحدة، ومن ثم تأمين بقاء زعامتها العالمية.

ج - احتواء روسيا ومحاصرتها ضمن حدودها السياسية، وحرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية، والضغط عليها، اقتصادياً وسياسياً، حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية. إن وضع القوة الذي استقر إليه الحال بعد التوسع سيسمح بالسيطرة على توازنات القوى الدولية لصالحه، ولن يسمح لأي قوى أخرى أو تحالف مضاد، من زعزعة التحالف الأطلسي عن مركزيته في النظام العالمي. وبعد أن انتهى الحلف إلى أوسع عملية توسع في العضوية (٢٦ دولة عضواً)، إضافة إلى تأسيس مجلس الشراكة

(١٠) Conway W. Henderson, *International Relations: Conflict and Cooperation at the Turn of the 21<sup>st</sup> Century* (Boston, MA: McGraw Hill, 1998), pp. 108-110.

الأوروبية – الأطلسية الذي يضم الحلف و٢٠ دولة أوروبية، وآخر يجمع الحلف وروسيا، اتجه ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى إقرار توجه يفيد بتوسع في مهامه، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك. ومنذ قمة اسطنبول ٢٠٠٤ تخطى حدوده الأطلسية بسبب ما أحسّته قواه من ضغط للرد بشكل أفضل على الأخطار الجديدة العابرة للحدود، وبدأوا ببناء شراكات بالامتداد إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية. وأهم ما يلاحظ بموجب ما انتهت إليه القمة معالجة الخلل الذي انتاب العلاقات الأطلسية جراء الحرب ضد العراق، عبر<sup>(١١)</sup>:

أ – استمرار الحلف بعملياته في أفغانستان ضمن قوة سميت بـ «ISAF»، وتسليم مهمة قوة الاستقرار (SFOR) في البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي ليكون تركيز الحلف على مهام خارج حدوده.

ب – محاولة توسيع التزامات الأطلسي العالمية لتكون مرة أخرى بديلاً ذا مصداقية من التحالفات الطوعية التي قادتها الولايات المتحدة كجزء من استراتيجيتها لتجنب عدم إمكانية الحصول على تفويض من مجلس الأمن.

ج – تأكيد الرغبة بالتحول إلى العمل على مستوى عالمي. وهذا النهج ابتداءً به الحلف في قمة براغ عام ٢٠٠٢ عبر إعادة هيكلة القيادة الاستراتيجية، وتحسين القدرات من قبيل: بلوغ قوة الردّ (NRF) التي أنشأها الحلف القدرة العملياتية الأولية، وإكمال استعدادات كتيبة الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN)، وتطوير نظام الحلف لمراقبة الأرض (AGS)، ويؤمل الانتهاء منه بحلول عام ٢٠١٠، وتعهد الدول الأعضاء بأن تجعل ٤٠ في المئة من قواتها المسلحة قابلة للاستخدام في عمليات الحلف، و٨ في المئة منها قابلة للاستدامة لمهام الحلف الخارجية، وبتبني دورة تخطيط دفاعي أطول مدى، بما يضمن توفير العناصر البشرية والموارد والتجهيزات في الوقت المناسب.

د – المساهمة في تدريب قوى الأمن العراقية<sup>(١٢)</sup>. وعلى رغم أن الخشية من الإفراط في التمدّد، والاختلاف حول مسألة طريقة إسقاط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ كانت وراء عدم تدخل الحلف الفعال في العمليات العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة، إلا أنه قبل المهام الآتية تحت الضغوط الأمريكي: إرسال فريق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للتخطيط لتدريب قوات الأمن العراقية، وإرسال فريق تدريبي آخر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى المنطقة الخضراء ليقوم بمهام التدريب داخل العراق نفسه، كما أعلن نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥ تعهده بإنشاء كلية للتدريب العسكري في بغداد.

(١١) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ص ١٣٦.

(١٢) Jim Garamone, «NATO Personnel Shaping Iraqi Military Staff», <http://www.defenselink.mil/news/newsarticle.aspx?id=15606>, and «Report: Alliance to Support Iraq with Troop Training», <http://www.nato.int/docu/update/2004/06-june/e0629b.htm>.

هـ - إطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الأوسط تقوم على تعزيز الحوار الأمني الذي ابتداءً مع الدول المتوسطية منذ عام ١٩٩٤، وبدء الحوار مع دول خليجية منذ عام ٢٠٠٥ حول مواضيع التعاون وتقديم الدعم في قضايا مكافحة الإرهاب وتعزيز قوات الدفاع وتقديم الخبرة في تسير الدوريات والعمليات العسكرية البحرية. وقد وقع الحلف مبادرة التعاون مع الكويت عام ٢٠٠٥، وعقد مؤتمراً بعنوان: «الناتو والشرق الأوسط الكبير» في الدوحة نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بهدف بناء الحوار وتبادل الرأي والأفكار حول القضايا المتصلة بالأمن الإقليمي في منطقة الخليج. وقام برعاية مؤتمر ثان في الدوحة في مستهل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أقامته مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث بعنوان: «حلف الأطلسي وأمن الخليج»<sup>(١٣)</sup>. مع ذلك فشل أعضاء الحلف في التوصل إلى اتفاق بشأن دوره في مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة، أو حتى دعم تلك المبادرة.

وثمة دلالات يمكن استشفافها من جراء هكذا توسع سيكون لها أثر في مستقبل التوازن الدولي، وفي علاقات الحلف الدولية، ومن أهمها تفوّقه العسكري عالمياً، وهذه الميزة السياسية الحاسمة قد تغري باستسهال عملية التدخل في أزمات دولية.

## ثانياً: حرب العراق والعلاقات الأطلسية

على الرغم من الترابط في العلاقات الأطلسية، إلا أن الحرب على العراق سلّطت الضوء على نقاط بارزة في هذه العلاقات: التنوع داخل مؤسسات الأطلسي، ودرجة مراعاة الولايات المتحدة أهمية الدول الأوروبية داخل الحلف، وثقلها السياسي الدولي.

لقد اتخذ القرار بشأن الحرب على العراق بعد عجز الولايات المتحدة عن الحصول على تفويض من مجلس الأمن، والمشاركة الفاعلة لأعضاء الحلف في الحرب على العراق تكاد تنحصر في بريطانيا وإيطاليا وأسبانيا، وأخرى من دول في أوروبا الشرقية، إذ وقفت دول أوروبية مهمة ضد الحرب، مثل فرنسا وألمانيا العضوين في الحلف، وكان موقفها مستنداً إلى: عدم تقدير الولايات المتحدة الجيد تداعيات العمل العسكري، والمخاطر المحتملة التي ستهدّد الأمن الدولي من جراء عدم الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، وتوليد سابقة بالهجوم على الدول الضعيفة تحت طائلة الأعمال الاستباقية. كما أنه يمكن التحقق من تدمير أسلحة الدمار الشامل، وإيقاف دعم الإرهاب، بوسائل غير عسكرية. وقد أثارت مواقف هذه الدول أسئلة تتعلق بمستقبل المهام الجديدة للتحالف الأطلسي، وهل أن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق هي جزء من الاستراتيجية الأمنية العالمية للحلف؟ وما أسباب تردّد الحلف في ممارسة أدوار فاعلة في العراق؟

ويوجد في الخلاف في العلاقة الأوروبية - الأمريكية العديد من الأبعاد، فهو معقّد

(١٣) انظر: عبد الجليل زيد مرهون، «أمن الخليج والمتغير الأمريكي»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد

٣٢٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ١٨ - ٢٠.

ومتعدّد الجوانب ومرتبطة بالنظام العالمي ومواقع كل طرف فيه وتبادل المصالح ومناطق النفوذ، وباستراتيجية الولايات المتحدة بين قرار الحسم بالهيمنة على العالم والاستئثار والتفرد أو قبول نظام مشاركة بحسب النسب والأحجام. وكان الخلاف حول موضوع العراق بمثابة الشرارة، فالخلاف توسع بعد مجيء الرئيس بوش إلى البيت الأبيض ومعه المحافظون الجدد وسعيهم لتحجيم أوروبا وكبح جماح نفوذها وسعيها لتكون قوة عظمى. إن طروحات معظم المحافظين الجدد المتعلقة بأوروبا تلخص في إدراك أن الخطر الآتي يتمثل في الصين، وأوروبا المتنامية القوة. ولما كانت الولايات المتحدة ستتعامل على أرض الواقع وليس عن طريق وكلاء، ويجب أن تكون طليقة اليدين في شئ حرب وقائية في أي وقت تشعر فيه بالخطر المهدّد لمصالحها وأمنها القومي، لذلك لا بد من تقليص أظافر أوروبا التي يجب أن تكون تابعة للولايات المتحدة في كل سياساتها. هذه هي الخلفية العامة لخطوط المأزق المتجدّد في العلاقات بين الطرفين<sup>(١٤)</sup>.

وكان من المظاهر المصاحبة لخلافات وتباينات تتصل بقضايا سياسية – أمنية من قبيل قضية الملف النووي الإيراني، واستمرار الوجود الأمريكي في العراق، والتعامل مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، هناك ملفات اقتصادية وتجارية ومالية عالقة تتعلق بالمصالح والصفقات والأسواق والهيمنة الأمريكية عليها، إضافة إلى قضايا البيئة واتفاقية كيوتو وحظر بيع الأسلحة الأوروبية للصين، والأهم من كل ذلك الأضرار التي لحقت بأسواق التصدير نتيجة إمعان الولايات المتحدة في التحكم بأسواق النقد ودعم الدولار الضعيف، الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار اليورو، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وآثار هذه التحولات في أوروبا وخططها التنموية.

وإذا ما رجعنا إلى موضوع العراق، نلاحظ أن نقاش الحلف قد بدأ في قمة براغ عام ٢٠٠٢، وأكد الحلف دعمه لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار رقم ١٤٤١ في حينه، وضرورة تعاون العراق التام مع اللجنة الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أكدت الولايات المتحدة أن الخيارات محدّدة للتعامل مع الوضع العراقي، وأن الخيار العسكري سيكون مطروحاً بقوة. كما ناقشت مع حلفائها في شأن تأمين حماية أوروبا ضد أية اعتداء، وإمكانية مساعدة تركيا، إلا أن الأمر لم ينته إلى موقف موحد بشأن الحاجة إلى عمل عسكري. ثم ناقشت الولايات المتحدة في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٣ إمكانية قيام الحلف بالتخطيط لردع أي اعتداء يمكن أن يحصل، إلا أنها لم تحصل كذلك على إجماع مطلوب في

Zbigniew Brzezinski, «The United States, the European Union, and NATO: After the Cold War (١٤) and Beyond Iraq», < <http://www.csis.org/media/csis/pubs/useunato.pdf> > .

على رغم أن هناك آراء في الولايات المتحدة باتت تعترف بأنه لضمان الاستمرارية والريادة يتطلب الحال منها اكتساب الشرعية عبر قبول الآخرين بالقوة التي تملكها وأساليب تصريفها تلك القوة، وربما اللجوء إلى الخيار المتعدد الأطراف، على رغم الحاجة في أحيان لتصريف علاقات القوة عبر أفعال أحادية الجانب. انظر: مايكل هدسون، «مأزق امبريالية: إدارة المناطق الجامعة»، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٣٩ – ٤٤.

هذا الشأن، بل انتهى الأمر إلى انقسام بين معسكرين: معسكر معارض لسياسة الولايات المتحدة تقوده فرنسا وألمانيا، ويضم بلجيكا واللوكسمبورغ، وقد دعت هذه الدول إلى إيجاد حلٍّ سلمي للأزمة، وأنه لا يمكن تنفيذ تدخل الحلف عسكرياً خارج دائرة التهديد المباشر من دون تخويل الأمم المتحدة. ولم يكذب يؤكد موقف الولايات المتحدة سوى بريطانيا (وإيطاليا وإسبانيا) <sup>(١٥)</sup>.

وتعتبر أولى استجابات الحلف لعملية تغيير النظام السياسي في العراق هي في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ عندما وافق مجلسه على تقديم دعم لبولندا المخترطة مع الولايات المتحدة في عمليات عسكرية في العراق من قبيل: المعلومات، وخبرات لوجيستية، وتعاون ميداني، ودعم في مجال قطاع أمن الاتصالات. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام السابق للحلف جورج روبنسون: «كما في عمليات الحلف في البلقان، وفي أفغانستان، فإن دعم الحلف لمشاركة بولندا في القوات المتعددة الجنسيات في العراق نابع من رغبته في إدارة الأزمة والسعي لتثبيت الاستقرار في العراق. هذه المشاركة بالتأكيد ستساعد على وقف العنف الذي يسعى الإرهاب إلى نشره وإعاقة الاستقرار في العراق» <sup>(١٦)</sup>.

وفي قمة اسطنبول في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ جرت مناقشة وضع العراق، وإمكانية إرسال الحلف قوات إلى هذا البلد، وتدريب قوات الأمن العراقية. وجاء الخلاف بسبب قوة الموقف الأوروبي، ثم تعزز في وقت لاحق باتجاه كل من إسبانيا وإيطاليا للانسحاب من العراق. وأسفر الضغط الأمريكي وطلب الحكومة العراقية المؤقتة وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في حينه عن موافقة الحلف على تقديم مساعدة في تدريب قوى الأمن العراقية، فلماذا هذا الموقف، ولماذا تتجه الولايات المتحدة إلى إشراك الحلف في العراق؟ الملاحظ أن الدول الأعضاء التي شاركت في مجهودات الولايات المتحدة إنما شاركت نتيجة خياراتها الفردية لما أدركوه أو توقعوه من تهديد أمني أو مصالح أمنية مترابطة مع الولايات المتحدة. ولم تكن يتميز في الموقف سوى بلدان أوروبا الشرقية الأعضاء في الحلف: بولندا، والجييك، وبلغاريا، وهنغاريا التي كان موقفها واضحاً ومبرزاً بسبب رغبتها بتأكيد انضمامها إلى المنظومة الغربية وحلفها، وأن حداثة ارتباطها بالحلف لا يمنع من دعم مصالحه، ومن ثم حتى تحصل على دعم آخر أكبر من الحلف لتأكيد وضعها السياسي الإقليمي، وهي القريبة من حدود روسيا.

أما في أفغانستان، فإن مشاركة الحلف جاء بخياراته وبقرار جماعي. وفي العموم عدت أفغانستان الميدان الأول الذي تمارس فيه قوات تحت علم الحلف نشاطها، أما البلقان فقد أصبحت إجمالاً تقع ضمن أعماله. وفي هذا توسع لأعماله لتشمل مهام القسر، وفرض الأمن، وإدارة الأزمات، ودعم الحلفاء في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام مع

(١٥) Mansour Rahmani, «NATO's Involvement in Iraq and Euro-American Relations,» *Iranian Journal of International Affairs*, no. 4 (Winter 2005), pp. 505-522.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٠٩.

دول في جنوب المتوسط، والسعي لفتح حوار أمني مع دول الخليج العربية<sup>(١٧)</sup>.

وهنا من الضروري تحديد إجابات للتساؤل الآتي: هل تدخّل الحلف في المنطقة يمكن أن يحقق الاستقرار لمصالح دوله والمنظومة الغربية إجمالاً؟ إن قراءة الخريطة الاستراتيجية العالمية كفيل بالإجابة عن مضمون هذا السؤال، فالولايات المتحدة تريد تأهيل الحلف مستغلة الترابطات القوية بين الحلفاء لمهمة مستقبلية تتعلق بطبيعة الصراع القادم. ومن المتوقع أن يجزّ بروز الصين معه خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ تصادماً في المصالح مع الولايات المتحدة. وفي حينه أو قبله ستجد الصين وروسيا نفسيهما منساقتان إلى تحالف وضمن مساحات استراتيجية واسعة، وتكاد قدرة الولايات المتحدة تكون محدودة في السيطرة على جبهة تمتد من آسيا إلى أوروبا. وسيكون عندها الحلف الأداة المساعدة الأبرز في تفعيل قوة الولايات المتحدة. أما أدوار الحلف في المنطقة، فإنها متغير ذو وجهين، فهي قد تزيد من التوتر بين العالم الغربي (على رغم فهمنا أنه مصطلح جغرافي - حضاري) والعالم الإسلامي؛ إذا لم يحسن الحلف التعامل مع قضايا المنطقة. أما خلافه، فقد ينتهي الأمر إلى استقرار أكثر قبولاً في المنطقة.

مع ذلك، فالأمر لا يؤخذ بهذه البساطة، فأطروحة الشرق الأوسط الكبير للولايات المتحدة لم تلق القبول من الحلفاء الأوروبيين ذوي المصالح الحساسة في جنوب المتوسط على رغم أن تصورات الأطروحة الثلاثة (التشجيع على الحكم الجيد، وإصلاح نظم التعليم، والإصلاح الاقتصادي)<sup>(١٨)</sup> تكاد تتفق مع أطروحات الاتحاد الأوروبي في الحوار المتوسطي، إلا أنهما يختلفان في تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي على الإصلاحات في المنطقة.

إن أهم ما يواجهه الحلف اليوم هو أن المفاهيم الاستراتيجية الجديدة تنقل تركيز التخطيط الدفاعي للحلف من الدفاع الثابت عن الحدود الإقليمية ضد غزوٍ ما إلى مهمات إدارة الأزمات على تخوم أوروبا. ولا يوجد إجماع داخله على المصالح والأهداف والسياسات من العمليات خارج حدود أوروبا، كما لا يوجد تقويم مشترك لحجم التحديات الإقليمية والاستجابات الملائمة لها. وقد أثار موضوع العراق هذه المسألة في علاقات ورؤى أعضاء الحلف، وهذا ما جعل السؤال الرئيسي يدور حول الظروف التي ستكون فيها الدول الحليفة مستعدة بصفتها الفردية للمشاركة في عمليات عسكرية خارج أوروبا، كأعضاء في تحالف متعدد الجنسيات. ومن الواضح أن مشاركة الحلفاء مع الولايات المتحدة من الصعب

Eric R. Terzuolo, «Regional Alliance, Global Threat: NATO and Weapons of Mass Destruction, (١٧) 1994-2004,» < <http://www.nato.int/acad/fellow/03-04/terzuolo.pdf> >, pp. 253-287, and «U.S.-EU-Turkey Cooperation on the Broader Middle East and North Africa: A Strategic Dialogue,» Program Brief (Nixon Center, Washington, DC), vol. 10, no. 16 (2003), pp. 2-3.

(١٨) انظر: «وثيقة: المشروع الأميركي لـ «الشرق الأوسط الكبير»،» شؤون الأوسط العدد ١١٤ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٢٠٩ - ٢١٦.

تقديرها، فأغلب الاستجابات ستتوقف على طبيعة التهديد، والحالات الطارئة التي يكون استخدام القوة فيها مطلوباً، وعلى طبيعة الضغوط الأمريكية. ونتوقع أنه في حالة وجود تفويض من مجلس الأمن أن تتم مشاركة الحلفاء بوحدة أو أكثر من الوسائل الآتية: قوات قتالية أو إسناد أو دعم بالخدمات، أو منح حق استخدام القواعد وعبور الأجواء...، أما دون ذلك فإن مشاركة الحلفاء ستتوقف على إدراكهم المخاطر التي يمكن أن تحقيق بمصالحهم، أو ربما مدى تلمس وجود مصالح في مساندة الجهد العسكري الأمريكي، والدول المريدة له هي بريطانيا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وتركيا. وهذه المشاركة بالطبع ستخضع لمدي تحقق فرضيات من قبيل أن تكون الأهداف السياسية للعمليات واضحة، والدعم الشعبي قابلاً للاستمرار عند المستوى المتوقع من الخسائر، و/أو الحكم التقديري بإمكانية تحمل تكاليف التدخل العسكري ومخاطره، و/أو وجود استراتيجية عسكرية ناجحة وقابلة للتطبيق.

وفي العموم، تتجسد المصالح المتضاربة للدول الأعضاء في مجالات عمل يمكن للحلف أن يمارس أدواره خلالها وفيها، وهي:

١ - **البحر المتوسط**، حيث الحوار المتوسطي الذي ابتداءً عام ١٩٩٤ لبناء الثقة، ويشمل الحلف وكلاً من مصر والجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس والأردن وإسرائيل. وأهم قضايا الحوار السياسي، والتبادل المعلوماتي، وإصلاح شؤون الدفاع في جنوب المتوسط، ومكافحة الإرهاب. إن مثل هذا الحوار ذو نتائج بعيدة المدى في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعول عليه أوروبا الكثير.

٢ - **التدخل في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي**، ومن ضمنها قضيتا الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وإسرائيل ولبنان. إن احتمالات دعوة الحلف إلى المشاركة أو التخطيط لحفظ السلام في هذا الصراع أمر وارد، بل من الممكن أيضاً طرح فكرة انتشار قوات الحلف في داخل الأراضي الفلسطينية إذا ما شرعت إسرائيل في انسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بعد عام ١٩٦٧، أو قسم منها، فلا الحلف، ولا الاتحاد الأوروبي يمكنه ضمان استقرار مقبول وبعيد المدى في تخومه الجنوبية ما لم تحل القضية الفلسطينية بما يرضي جميع الأطراف.

٣ - **دعم الاستقرار في كل من أفغانستان والعراق**، وإذا كان الحلف قد توصل إلى معالجات بشأن كيفية إدارة أفغانستان ودعم الاستقرار فيها، فإنه واجه مشكلة في تعريف العراق كمصلحة استراتيجية عالمية مهمة للحلف. ومن الواضح أن الخلافات كانت حول كيفية التعامل مع النظام السياسي السابق، واستمرت إلى أن أصبحت حول كيفية إدارة شؤون البلد بعد التغيير السياسي. وتسبب ذلك الاختلاف طوال المرحلة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ بالتأثير في رؤية الحلفاء لاتجاه السياسات الأمنية في المدى البعيد، ولم تحل الإشكالية إلا بموجب تفاهات حددت كيفية إدارة الاختلاف، ومشاركات الحلفاء الطوعية بقوات عسكرية، وإجمالاً بقوات تدريب لقوى الأمن العراقية. ويدرك الحلفاء ودول المنطقة أن

الفضّل في العراق سيعرض مصداقية الحلف، وكذلك سياساته في توفير الأمن وإدارة الأزمات والصراعات إلى الخطر، وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط. وسيتسبب في زيادة معدلات العنف العابر للحدود تأخير حل الصراع العربي - الإسرائيلي، والتأثير في إمدادات الطاقة العالمية.

٤ - توسيع التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ما زال الأوروبيون ينظرون إلى الخليج كمنطقة نفوذ أمريكية شبه مغلقة، إلا أن احتمالات إدخال إيران في تصنيف الدول الواجب تصفية مخاطرها قد يؤدي إلى تفاهات أطلسية في هذا الشأن.

مما تقدم، ينبغي عدم التعويل على المسائل من قبيل أن الاختلاف الناجم عن تقلص في فجوة الإمكانيات والموارد والقدرات والاختلاف في القيم يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الحلف، أو أن مسيرة انتهاء الحلف قد بدأت مع تفكك الاتحاد السوفياتي السابق واختفاء العدو الرئيس الذي أنشئ بسببه. إن نوع التحدي وحجمه قادر على استيعاب الاختلاف، فحجم الاختلاف الذي تسببت به حرب العراق والناجم عن تراكمات نحو ١٢ عاماً، تم قبولها وإعادة تكييفها. وبعد أن برزت قضية الملف النووي الإيراني تصرفات الولايات المتحدة بحكمة عندما أحالت أمر تكوين وفد التفاوض إلى فرنسا - بريطانيا - ألمانيا ومنحته دعمها في الوصول إلى نتائج يرضى بها التحالف الغربي إجمالاً.

## ثالثاً: حلف الأطلسي والأمن والتوازن في منطقة الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية

مما تقدم، وصلنا إلى رؤية تفيد أن توسع مهام الحلف إلى حدوده الجنوبية أصبح أمراً واقعاً، وحاجة ملحة تفرضها طبيعة التحديات المتوقعة والقائمة. وهنا نسأل: كيف تؤثر التوازنات الإقليمية في المنطقة إجمالاً، أو الاختلال فيها، في توجهات الحلف نحو المنطقة؟ في البدء لدينا بديهيتان: الأولى، أن حلف الأطلسي قوة سياسية - عسكرية عظمى. والثانية، أن منطقة الشرق الأوسط إجمالاً، والمنطقة العربية منها تحديداً، هي منطقة غير مستقرة. في ما يتعلق بالبديهة الأولى، نلاحظ أن إنشاء الحلف قد جاء في ضوء اعتبارات استراتيجية تؤهله (كمعسكر) للاحتفاظ بالموقع القيادي العالمي الذي استحوذت عليه قواه بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها ضمان أمن المعسكر الغربي، وعدم تمكين أي قوة أخرى من تملك موقع المنافس الجدّي له. ومنذ أكثر من عقد من الزمن، لم تطرح مسألة جدوى بقاء الحلف فحسب، بل شهد الحلف تحولات نوعية، إذ أسقطت الجغرافيا التقليدية من مهامه في قمة واشنطن الأطلسية عام ١٩٩٩. والإشارة إلى أن اعتبارات غير عسكرية صارت توجب عليه التدخل ضمن المجالات غير الأطلسية، منها مثلاً اعتبارات اقتصادية، وحتى ثقافية. ثم جاءت قمة اسطنبول عام ٢٠٠٤ لتشترع بالتأسيس لتحول في الخطاب والسياسات الأطلسية نحو توسيع الأدوار في حدوده الجنوبية، وأكد مؤتمر الحلف

الذي عقد في روما في آذار/مارس ٢٠٠٥ حقيقة الترابط بين أوضاع منطقة الشرق الأوسط ومستقبل وضع الحلف الدولي.

وإذا ما نجح الحلف بإنجاز متطلبات توسعه الوظيفي، فإن ذلك سيكون مقدمة لتحويله إلى القوة السياسية والعسكرية الكبرى المتحكمة في مجريات السياسة الدولية، وفارضاً شروطه وآليات السيطرة عليها. ويمكن بيان أهمية هذه القوة من خلال استذكار مجموع الإنفاق العسكري للدول الأعضاء، والذي ازداد من ٥٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤<sup>(١٩)</sup>، ناهيك بترسانة عسكرية ضخمة معززة بفوارق تكنولوجية ليس لدى أقرب المنافسين الاستراتيجيين القدرة أو الإرادة لمواجهةها في الظروف الراهنة.

ويرى قادة الحلف ومنظريه أن المهام التي بات الحلف يضطلع بها تعدّ ضامناً أساسياً للعلاقة داخل التحالف الغربي، وتمثل قوة للغرب في مواجهة القوى الأخرى، وتأكيد مركزيته العالمية باعتباره الأداة الأهم لحفظ هذا الوضع. وترى الولايات المتحدة في ما انتهى إليه الحلف «تفويضاً صريحاً لاستمرار قيادتها المعسكر الغربي، وبقاءها مهيمنة على هيكل علاقات القوى الدولية»<sup>(٢٠)</sup>، بل يمكن اعتباره أيضاً أداة مهمة تتيح لها إخضاع القوى والمناطق الأخرى، ومن ضمنها المنطقة العربية. إن منطق الحلف يوجب وجوداً عسكرياً أطلسياً، أمريكي المضمون في سواحل البحر المتوسط. وبهذا تصير المنطقة العربية محاصرة ضمن دائرة التأثير الأمريكي، ومن ثم تستبعد الولايات المتحدة إمكانية خضوعها لسيطرة أو نفوذ قوة أخرى.

وفي إطار البديهية الثانية، نلاحظ أن الحلف يعتمد إلى عرقلة بروز أي قوة منافسة له. وتأتي أهمية المنطقة العربية هنا في اعتباراته كونها قادرة على تمكين أي قوة تسيطر عليها من الاستحواذ على موقع أفضل في علاقات التنافس والصراع الدوليين: إن حجم سوقها الإقليمي من المتوقع أن يبلغ ٤٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، ووضعهم الاقتصادي والمعيشي متدن إلى ما دون المتوسط العالمي. كما أن المنطقة تحتضن نحو ٦٣ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول. وسيستمر معدل التعويل عليه لدى القوى الصناعية بنحو ٣٨ في المئة من إجمالي قيمة الطاقة المستخدمة، علاوة على احتضانها نسبة ١٦ في المئة من احتياطي الغاز عالمياً. كما سيستمر معدل التعويل عليه لدى القوى الصناعية بنحو ٤١ - ٤٣ في المئة من إجمالي قيمة الطاقة المستخدمة، ويتوقع أن تأخذ حزمة الطاقة البترولية نحو ٧٩ - ٨١ في المئة من قيمة الطاقة المستهلكة لدى القوى الصناعية عام

(١٩) حول الإنفاق العسكري، انظر: الجدول رقم (٨ أ - ١) في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ص ٥٠١.

(٢٠) انظر تعليق ناصيف حتي في: «حلقة نقاشية: قضية كوسوفا وتطور دور حلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، شارك في الحلقة بكر إسماعيل [وآخرون]: أدار الحوار هيثم الكيلاني، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ١٤١.

٢٠١٠، وأغلب مصادره ستكون من المنطقة<sup>(٢١)</sup>، إضافة إلى موقعها المهم في الاستراتيجيات الدولية.

وإذا ما نظرنا إلى الخريطة السياسية للمنطقة العربية سنجد أنها تعيش حالة عدم الاستقرار، تنذر باحتمالات تفجرها ووصول تأثيراتها إلى أوروبا، وربما إلى الولايات المتحدة. وهو ما قد يعرض الأمن الأطلسي للتهديد، من قبيل<sup>(٢٢)</sup>:

١ - تدخل إيراني واسع في شؤون المنطقة سواء اقتصر التدخل على إثارة نزاعات وعدم استقرار داخلي في بعض الدول أو شمل توجيه ضربات إلى الضد من مصالح إقليمية وعالمية مهمة<sup>(٢٣)</sup>.

٢ - أزمات سياسية داخلية، سواء في العراق أو السعودية أو في باقي الإمارات الأخرى تؤدي إلى تحولات خطيرة على الخريطة السياسية الإقليمية<sup>(٢٤)</sup>.

٣ - حرب عراقية - إيرانية واسعة.

٤ - قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي العالقة، واحتمالات مواجهة عسكرية إيرانية - إسرائيلية واسعة.

٥ - التنمية المعطلة، واستمرار وجود الأنظمة الشمولية<sup>(٢٥)</sup>.

ويحكم الصراع الإقليمي في المرحلة الراهنة متغيرات من قبيل: تقاطع الرؤى والمصالح بين إجمالي دول المنطقة (إذا ما استثنينا وجود عوامل رابطة أكبر بين دول مجلس التعاون)، والتناظر وعدم الانسجام في السياسات. وما يدفع إلى تضخيم أثر المتغيرين السابقين إذعان أغلب دول المنطقة لتدويل قضاياها. وحتى إذا ما أخذنا الآراء الأمريكية،

(٢١) انظر: ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي: إحصاءات الطاقة في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، ص ١٩٢ - ١٩٩، ومايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٥٤ و ١٨٢ - ٢٥٣.

(٢٢) كثيرة هي المراجع والمصادر التي تحدثت عن مصادر وأوجه الاضطراب الإقليمي، انظر مثلاً: هيلينا كوبان، «تفادي الحروب الإقليمية في الخليج والشرق»، الحياة، ٢١/١١/٢٠٠٥، ص ٧.

(٢٣) Graham E. Fuller and Bruce Pirnie, *Iran: Destabilizing Potential in the Persian Gulf* (Santa Monica: CA: RAND, 1996), pp. 71-74.

(٢٤) ويذهب خافير سولانا إلى «أن منطقة الخليج مرشحة للأزمة وتتكبد فيها الأسلحة من دون أن تمتلك المؤسسات الكافية». انظر: خافير سولانا، «من أجل مساعدة العراق»، الحياة، ٢٠/٦/٢٠٠٥، ص ٩، Steven R. David, «Saving America from the Coming Civil Wars», *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 1 (January-February 1999), p. 109.

(٢٥) وليم ب. كوانت، الشرق الأوسط على حافة الهاوية: فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين. ترجمة أحمد يوسف أحمد وأحمد برقاي، سلسلة أوراق شهرية (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٥-١٩.

سنجد أن كتاب مثل: **مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط** – إعداد مؤسسة راند – ينتهي إلى أن مواطن التوتر في السياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في التعامل مع أولويات التناقض بين الاستقرار والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتتعلق نقاط انعدام اليقين في مستقبل المنطقة بخمس مسائل جوهرية<sup>(٢٦)</sup> هي:

– ارتفاع أسعار النفط.

– مستقبل العراق الذي يراوح بين الحرب الأهلية غير المعلنة واللااستقرار.

– الصراع العربي – الإسرائيلي.

– سياسات روسيا والصين تجاه المنطقة.

– طبيعة التغيير الذي سيطال النظم الحاكمة.

ولهذا ينظر الحلف إلى المنطقة باعتبارها إحدى المجالات الأمنية التي تعاني عدم وجود قوة/ قوى عربية قادرة على فرض سياسات إقليمية – عربية محدّدة في البيئة الدولية. ومن ثم يمكن أن تكون المنطقة نقطة انطلاقه إلى متاعب أمنية على تلك التخوم: هجرة، وإرهاب<sup>(٢٧)</sup>. وهذا ما يجعل اهتماماته الأمنية تركز على التقلبات السريعة التي تمر بها المنطقة، والعمل على احتوائها، وتطوير المنطقة ككل. كما أن تحقيق سيطرة ونفوذ على المنطقة مهم في اعتباراته، فهو سيتخلص من مضاعفات عدم الاستقرار السائدة فيها. كما سيعمل على مضاعفة المجالات الخاضعة للنفوذ الغربي في الصراعات الدولية القادمة، والا فإن امتلاك أية قوة منافسة لإمكانية السيطرة والنفوذ أو التأثير فيها لا بد من أن تنتهي إلى الإخلال بالموازن الاستراتيجية العالمية، ومحاصرة أوروبا من الجنوب، وقطع تدفق الموارد العربية المختلفة إلى القوى الغربية، وهذا ما لا يسمح به الحلف.

وإذا ما أردنا أن نجمل أهم قضايا الأمن والاختلال في التوازنات الإقليمية التي حدثت، أو قد تحدث في المنطقة وذات الصلة بنشاط الحلف المستحدث، فإننا سنرى الآتي:

١ – تعاظم نفوذ ومكانة إيران الإقليمية. على أكثر التوقعات ستكون إيران قوة مالكة للسلاح النووي بقدراتها الذاتية بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، إذا لم توقف عمليات تخصيبها

---

Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change* (Santa Monica, CA: RAND, 2003).

انظر أيضاً مراجعة سمير كرم النقدية للكتاب في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢٧) هلموت شميث، «حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين»، **آفاق استراتيجية** (عمّان)، العدد ١ (٢٠٠٠)، ص ١٢٦.

لليورانيوم<sup>(٢٨)</sup>. وقبلها، وكما قال الرئيس جورج بوش: «إن كثيرين على يقين من أن الإيرانيين يريدون بسط نفوذهم على الشرق الأوسط كله...». وأضاف أن «غاية من غايات من يسعون لبث العنف هي تعويق الإجماع الدولي على البرنامج النووي الإيراني وتعليق تخصيص المواد المشعة...». والجزء الثاني من الاستراتيجية الإيرانية، على ما يرى بوش، هو «تخويف الحكومات المعتدلة، وحملها على الانكفاء والانسحاب من الشؤون الإقليمية والمشاركة، فيتولى ملء الفراغ أنصار الأيديولوجية الإيرانية»<sup>(٢٩)</sup>. عند ذلك يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها إلا بأكلاف سياسية صعبة القبول. إلا أنه وعلى رغم ذلك، فإن الولايات المتحدة عانت عدم تقدير دور إيران في العراق، إذ سمحت لإيران بالوجود في العراق مقابل عدم عرقلة مساعيها في احتلال العراق، إلا أن الأمر، وكلما تصاعدت حدة المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، ينتهي إلى تصاعد أعمال العنف في العراق، وكأنه نوع من تصفية الحسابات بين الطرفين، ناهيك باشتداد قوة إيران في العراق، وتأسيسها لوجود قواعد فاعلة جداً، تسهم بدرجة مهمة في تسيير شؤونه. مع ذلك، نقول إن الخطأ هو خطأ استراتيجي مرحلي احتاجت إليه الولايات المتحدة نظراً إلى عدم الرغبة في زيادة أعدائها في العراق، وبذلك حيدت، بل استخدمت أيضاً قوى عراقية مهمة لضرب قوى أخرى عارضت الوجود الأمريكي مقابل مكاسب سياسية على الأرض. ثم عندما وصلت إلى مرحلة التخطيط لجني عوائد التغيير السياسي في العراق، فإنها بدأت بـ «تقوية» أطراف غير ملتزمة للمصالح الإيرانية لتحقيق نوع من الضبط للعملية السياسية. ويتوقع إثارة مسألة الوجود الإيراني في العراق على نحو جدّي، تمهيداً لأي تدهور محتمل في الملف الإيراني وفي العلاقة الأمريكية – الإيرانية.

٢ – ما سبق انتهى إلى مزيد من تهميش لوضع العرب الإقليمي والعالمي، وبروز سريع لإيران لتكون مع إسرائيل أقوى قوتين إقليميتين. وتكاد المواجهات التي حدثت بين حزب الله وإسرائيل، والتصعيد الذي جرى فيها منتصف شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، تكون نوعاً من المحاولة لإرساء قواعد جديدة للعبة بين إيران وإسرائيل. وجاء ظرفها في وقت تحاول الولايات المتحدة إيجاد استراتيجية مناسبة للخروج من المدن العراقية، في وقت يوجد انقسام حول البرنامج النووي الإيراني، وكلما جرت مناقشة صريحة وموضوعية لهذا الملف، اندلعت أكثر من حادثة سياسية عنيفة في العراق أو المنطقة<sup>(٣٠)</sup>.

٣ – وأثّرت المواجهات بين حزب الله وإسرائيل إلى أن المنطقة هي منطقة صراع

(٢٨) برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة عماد فوزي شعبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص ٥٣.

(٢٩) نقلاً عن: كريستوفر ديكي، كيفين بيرايو وياباك ديغانبيشه، «العقدة الإيرانية في الشرق الأوسط»، الحياة، ٢٦/٧/٢٠٠٦، نقلاً عن: نيوزويك الأمريكية، <http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/Item-20060725-a6acd64a-c0a8-10ed-01ce-4de884d320a4/story.html> > .

(٣٠) انظر: عماد فوزي شعبي، «حرب من أجل قواعد جديدة للعبة»، الاتجاه الآخر (بغداد)، ٧/٢٢/٢٠٠٦، ص ١٥.

قابلة للامتداد إلى حواف الأطلسي، فإمكانات توريث كل من سوريا وإيران بشكل مباشر في تلك المواجهات كانت موجودة، وتلك التوسعة اذا حدثت لكانت النتيجة اضطراب واسع في حدود الأطلسي الجنوبية، وإمكانية دخول الاضطراب حدود الأطلسي ممكنة عبر أكثر من وسيلة: شبكات العنف العابر للحدود، والصواريخ البعيدة المدى، والمصالح الأطلسية في المتوسط.

٤ - ستجبه الصين وروسيا إلى تعظيم استفادتها من انشغال الولايات المتحدة بأحداث المنطقة والسعي إلى ضبط توازناتها والمواقف السياسية فيها، بمعنى أن اتجاه الولايات المتحدة نحو تركيز قدراتها في معالجة الاختلال الحاصل في التوازنات الإقليمية قد يدفع القوى المنافسة (الصين وروسيا) إلى إعادة بناء نظمها الإقليمية وفقاً لمصالحها بدرجة تحرر أكبر من الضاغطة الأمريكية.

وفي ما تقدم، أين نجد التعاون، أو صور التعاون المحتملة، في توجهات الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا الخليجي منه؟

### توجهات وأدوار الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط

يتجه الحلف في نشاطه لممارسة أدوار في منطقة الشرق الأوسط، واضعاً جانباً الشكوك نحو مهمات حفظ المصالح كجزء من استراتيجيته خارج حدوده، ولعل إصلاح وضع القدرات الأطلسية، وتحديد نوع المهام الممكن القيام بها، يعتبران من أهم سمات هذا التوجه. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تساهم في إرساء الاستقرار الإقليمي، إلا أن مبتغاها ونجاحها يتوقفان على تقبل القوى الإقليمية في المنطقة لدور الحلف. وإن أهم ما يرصد في توجهات وأدوار الحلف المتوقعة قد وجد أسسه الجديدة بعد التغيير السياسي في العراق في قمة اسطنبول في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٤، وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في نيس في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٥، ثم في مؤتمر روما في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥ حول الدور الواجب اعتماده في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

وفي ما يتعلق بمبادرة اسطنبول، فإن الحلف، وعلى لسان قياداته، قد عرض التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، يقول الأمين العام للحلف ياب دي هوب شيفر إن «الإرادة لرؤية الحلف من منظور جديد موجودة بوضوح، وينبغي أن تشمل نظرة جديدة إلى كيفية المساهمة في أمن الشرق الأوسط». ومن بين تلك العروض<sup>(٢١)</sup>:

أ - قائمة واسعة من الخيارات للتعاون مع دول المنطقة، والخليجية منها بالتحديد، تتناول مواضيع من قبيل محاربة الإرهاب، إلى التدريب، وإلى مزيد من الشفافية في تحديد موازنة الدفاع، والمساعدة في اتخاذ قرارات متعلقة بالأمن، وتطوير مهارات المراقبة

(٢١) إلين لايبسون، «المهام الجديدة للناطو في الشرق الأوسط»، الحياة، ٢٠/٨/٢٠٠٥، ص ٧.

البحرية، وتعزيز كفاءة الأجهزة الأمنية، وتطوير الإدارة المدنية للقوات المسلحة.

ب - محاولة تعزيز الحوار المتوسطي الذي بقي عاجزاً عن تحقيق نتائجه بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى مستوى شراكة أكثر عملية.

ولا تزال الإشكالية هنا تتعلق بالتساؤل عن أهداف التعاون الأطلسي - الشرق أوسطي، ومن ضمنه الخليجي، وفي أي أطر يتم؟ وما هي الشروط المطلوبة لإنجاحه؟ وهل يغني مثل هذا التعاون عن الحاجة إلى الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة؟ من الواضح أن القرار الأمريكي يفسح المجال أمام تعاط أوروبي أكبر من خلال الأطلسي مع الأزمات المفتوحة في المنطقة، مثال على ذلك الدور الذي تؤديه الترويكا الأوروبية في المفاوضات النووية مع إيران. وربما لهذا السبب لم يظهر عداً واضح لإيران في مداخلات المسؤولين الأطلسيين في مؤتمر الحلف في الدوحة في نهاية عام ٢٠٠٥، على رغم عدم إشراك طهران في حوار مع الأطلسي في إطار الشمولية المرجوة لمثل هذا التعاون في المنطقة كافة. كما أنه لا يوجد عائق رئيسي في وجه الأطلسي لممارسة أدوار في المنطقة. لكن ثمة شروطاً يتعين تحقيقها لإنجاح التعاون، أهمها عودة الهدوء والاستقرار إلى العراق، وتسوية الأزمة مع إيران، وهما أمران يؤدي فيهما الحلف دوراً مهماً، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن يضطلع الشركاء الأوروبيون بدور أوسع، لئلا ينظر إليه على أنه عباءة أمريكية فحسب. كما أنه يتعين إقناع مجلس التعاون الخليجي مجتمعاً بأن التعاون مع الحلف لا يشكل مخرجاً للأمريكيين للتوصل من التزاماتهم في المنطقة<sup>(٢٢)</sup>.

ولا شك في أن الحديث عن شراكة أطلسية - خليجية، لا يمر في المنطقة من دون شكوك كبيرة، مغلفة بنظريات عن الهيمنة والسعي للاستئثار بالثروات النفطية والغازية. والواقع أن احتكار مصادر النفط أمر مستحيل، فهو سلعة معروضة في الأسواق. وليس سعي الحلف لدور أمني في دول منتجة للنفط سوى محاولة لإرساء الاستقرار وتأمين إمدادات حرة إلى السوق الدولية لتفادي الاضطرابات. كما يمكن للحلف أن يطمح بجزء لا بأس به من عائدات النفط والغاز، أو تعهدات مضمونة بتعاقدات تجارية تفيد دول الحلف ثمناً للخدمات التي يعرض تقديمها، لكن الطلب على الطاقة سيكون حاجة ملحة للمارد الآسيوي، وخصوصاً الصين (التي يتوقع أن يصل استهلاكها للنفط في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ ملايين برميل يومياً).

لذا يشير ممثل معهد نيكسون للدراسات الاستراتيجية خلال مداخلته في مؤتمر الدوحة إلى أن الرأي العام الأمريكي بدأ يتساءل: لماذا يتعين على الولايات المتحدة حماية مصادر النفط، في حين أن أكبر مستهلكيه هم في آسيا عموماً، والصين خصوصاً<sup>(٢٣)</sup>؟

(٢٢) من المسلمات الدور الأمريكي في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج خاصة.

(٢٣) سمير السعداوي، «دور للحلف الأطلسي في أمن الخليج... ثوب أوروبي فضفاض لا يغني عن الأميركي»، الحياة، ٢٠٠٥/١٢/٦، ص ٥.

بمعنى آخر لا يتوقع توسع في دور الحلف في منطقة الخليج العربي إلى مستويات فاعلة بسبب كون المنطقة مجال تأثير الولايات المتحدة الطبيعي، وأي دور فيها سيخضع أو يؤثر سلباً في ذلك المجال. أما في الدول العربية المتوسطة، فهي مجال الاتحاد الأوروبي الطبيعي، وأي توسع لمهام الحلف فيها سيؤثر في ذلك المجال أيضاً. والأكثر منه أن الحلف لن يكون أداة لتحويل التوازنات الإقليمية أو حفظ الأنظمة الداخلية غير الآمنة، والاختلال في التوازن الاقتصادي – الاجتماعي الداخلي، فدوره في أفضل الأحوال هو دعم الاستقرار الإقليمي وفقاً لمنظور الحلفاء.

وقد تركزت نقاشات وزراء الدفاع على المهمات الجديدة التي ستؤديها قوات الحلف في أكثر من دولة شرق أوسطية وفق المعادلة الجديدة للعلاقة الأمريكية – الأوروبية ضمن إطار الأطلسي بعد الخلافات التي أثارها حرب العراق بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. وقد انتهى الاجتماع إلى مناقشة موضوع توسيع الشراكة مع دول الشرق الأوسط، ومن ضمنه توسيع الشراكة المتوسطة عبر تقديم التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، والمساعدة على تنفيذ مشروع نشر الإصلاحات في المنطقة، بل إن هناك<sup>(٢٤)</sup> من يرجح أن توافقاً أوروبياً – أمريكياً قد حدث لصياغة معادلة جديدة للعلاقات بينهما داخل الأطلسي تقوم على موافقة الدول الأوروبية على استخدام اسم الحلف في إرساء استقرار أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتخلي الأوروبيين ممثلين بفرنسا عن اعتراضهم على سياسة الولايات المتحدة في العراق، مقابل ضمانات أمريكية بالتعامل الإيجابي مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والفلسطيني – الإسرائيلي، وإن وصل الأمر إلى تكليف قوات أطلسية للفصل بين الجانبين، ونشرها كذلك على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل. ولعل هذا جانب يفسر الاتفاق الأمريكي – الفرنسي بشأن الملف اللبناني – السوري في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

وفي ما يتعلق بمؤتمر روما نجد أنه قد ناقش ثلاثة مواضيع رئيسية<sup>(٢٥)</sup>: التحديات الأمنية التي تحيط بدول الحلف بشكل عام، والسبل الرئيسة لتنفيذ مبادرة اسطنبول بفتح حوار مع الدول العربية، وتحديداً الخليجية منها، وتوسيع الحوار الأطلسي – المتوسطي، والإمكانات المتاحة لتنفيذ التعاون وتنميته مع دول جنوب المتوسط والدول الشرق أوسطية الأخرى.

وكانت من أبرز السياسات التي نفذها الحلف خلال المرحلة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤

(٢٤) انظر: جمال مظلوم، «حلف شمال الأطلسي «الناتو» ودوره الجديد في المنطقة»، شؤون خليجية، العدد ٤٤ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ١٧٩ – ١٨٠، وجهاد عودة، «الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٢٦٧.

(٢٥) انظر: <http://www.nato.int/docu/update/2005/03-march/e0318b.htm>، 29 March 2005.

و٢٠٠٦، وفي إطار الحوار المتوسطي، ومكافحة الإرهاب، ومحاولة صياغة نظام شرق أوسطي، الأمور الآتية:

١ - منح المغرب صفة حليف أساسي من خارج الحلف، وقد أجرى الحلف مناورات عسكرية قبالة سواحل المغرب في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، وتوجه إلى إنشاء مركز للمعلومات فيها يساعد المغرب على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الواجب القيام بها بالتعاون مع الحلف في المجال الأمني.

٢ - أجرى الحلف مناورات عسكرية مع الجزائر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٣ - أجرى الحلف مناورة عسكرية (الفجر الأسود) في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ في سلوفينيا كانت تهدف إلى المساعدة في إيجاد صيغة تدخل في منطقة الشرق الأوسط في مجال مكافحة الإرهاب والسلاح النووي.

٤ - شاركت كل من قطر والكويت والبحرين والإمارات في مؤتمر روما في آذار/مارس ٢٠٠٥ بهدف إجراء حوار حول المسائل الإقليمية المتعلقة بالدفاع والأمن، في حين كانت استجابة السعودية في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عندما أرسلت وفداً للتباحث في مجالات التعاون الثنائية.

٥ - وقد أقام الحلف بالتعاون مع مؤسسة راند الأمريكية مؤتمراً عن دور الحلف في أمن الخليج العربي في العاصمة القطرية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما دعم الحلف مؤتمر برلاني حول حلف الأطلسي والشرق الأوسط الكبير في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في العاصمة القطرية كذلك.

## خاتمة

وفي الختام نصل إلى الاستنتاج الآتي: على رغم تعدد اللقاءات الأطلسية حول منطقة الشرق الأوسط إجمالاً، فإنها لم تتمكن من التوصل إلى رؤية سياسية مشتركة حول نظام أمني إقليمي جديد، ذلك أن لمنطقة الشرق الأوسط ظروفها الخاصة، وتباينات وتطلعات مختلفة من الواجب أخذها بنظر الاعتبار عند الحديث عن أي دور للحلف في الأمن الإقليمي، أو في الحد الأدنى استقرار التوازنات الإقليمية. وعموماً، يجب على أي تعاون بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط الاستناد إلى الأسس التالية:

١ - وجود مشاكل تواجه الحلف في قضايا عدة، وهي، عسكرياً، النظرة إلى حلف الأطلسي التي تزداد سلبية، فكون فريق الأمن القومي الأمريكي المحافظ قد تبنى نظرة إيجابية نحو تفعيل الحلف وتقويته، إلا أن ذلك لم يمنع معظم الأوروبيين من رؤيته كأثر من آثار الحرب الباردة، فقابله برغبة في فصل الدفاع الأوروبي عن الدفاع الأطلسي، وهذا

يمكن أن يقود إلى انفصال في العرى السياسية للحلفاء الأطلسيين. واقتصادياً، تزداد الخلافات في المجال الاقتصادي. وكلاهما أديا إلى ابتعاد أغلب الحلفاء الأوروبيين عن السياسات الأمريكية، ومثالها الاتجاه إلى تكوين علاقات خاصة مع كل من روسيا والصين وإيران. وإن كانت تلك العلاقات غير موجهة إلى الضد من الولايات المتحدة، إلا أنها لا تأبه لرأي الولايات المتحدة فيها.

وهناك ميادين أخرى فيها خلافات، لكنها ستكون بحاجة إلى حوار أطلسي أوسع من سابقة وهي: تعزيز أمن إمدادات الطاقة في ظل الاختلال المتصاعد لعلاقات القوى الإقليمية، وتوسع أدوار ومكانة إيران على حساب انكماش العراق، ووجود مشكلات إقليمية حادة في منطقة الشرق الأوسط: انفجار سكاني، وقلة الفرص الاقتصادية، وانخفاض مستوى الدخل، وضعف المشاركة السياسية... وهذا ما يؤدي إلى توسيع مشاكل أهمها الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي.

هذه كلها ستجعل مهمة الحلف في الحفاظ على مصالح الحلفاء ليس في الاستمرارية، بل في الإحساس بالاتجاه لدى الحلف.

٢ - يتوقع بقاء دور الولايات المتحدة المحوري في استقرار التوازنات الإقليمية، وعدم حدوث خلل كبير فيها - وإن كانت درجة استقلالية الدول العربية الأفريقية أكبر، ومن ثم فإن لمظلة الحلف تأثيرها في أي لقاء أو حوار أو تعاون أكبر مما لنظيره الأمريكي. كما أن تدخل الولايات المتحدة المباشر في قضايا منطقة الخليج يعطي رادعاً واضحاً ضد توسع الطموحات الإيرانية،

٣ - عدم وجود ترتيب لحفظ الأمن الإقليمي في إجمالي المنطقة العربية، بمعنى أن هناك اختلافاً حول الرؤى الأمنية، وعلى المبادئ الواجب النظر من خلالها إلى الإشكاليات الأمنية، وهذا ما يجعل الحلف يتعامل مع نظم فرعية، وربما مع دول منفردة أكثر منه مع نظام إقليمي عام واحد.

وغير خاف أن الهاجس الأساسي للأمريكيين والأوروبيين على السواء في المرحلة الراهنة هو القدرة على التحرك العسكري السريع لضرب الأهداف التي يعتبرونها معادية في الأراضي العربية ومحيطها الجغرافي، أو مكافحة انتشار ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل. هذا هو الدور الوحيد المطلوب من العرب في المنظومة الأمنية الغربية بمدرستها. ولا شيء يمنع البحث عن رؤية مستقلة وجماعية للموضوع قدر الإمكان. إن الخلافات لم تمنع الأوروبيين من إيجاد قواسم مشتركة تسيج الأمن الإقليمي، وتكون قاعدة للتعاطي مع الآخرين إن كانوا وراء المحيط الأطلسي أو في جنوب المتوسط.

لقد كرس الأمريكيون أجندات من دون أن تتطابق بالضرورة مع الأولويات الأوروبية، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بزعامتهم للأطلسي. والأرجح أن علاقة القوة هذه مرشحة للاستمرار بالنظر إلى تفاوت الموازين العسكرية. وتكفي مقارنة الاعتمادات التي خصصتها

أمريكا لموازنتها الدفاعية، والتي قدرت بـ ٤٥٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بالموازنات الأوروبية البالغة ٢١٧ مليار دولار مجتمعة، لنذكر عمق الهوة بين الجانبين. ومن غير المستبعد أن يطرح الأوروبيون على الإدارة الأمريكية اقتراحهم في شأن التفكير في مستقبل الحلف، لكن الأكيد أن الحلف لم يعد الإطار المناسب للتشاور والتخطيط الجماعي كما لاحظ ذلك مستشار ألمانيا السابق شرودر، وأمريكا عبّرت عن قلة حماسها لتشكيل فريق رفيع المستوى من شخصيات مستقلة للتفكير في مستقبل الحلف. مع ذلك، لن يذهب الأوروبيون بعيداً في محاولة إقناع الإدارة الأمريكية بأفكارهم.

وفي ظل هذا التجاذب الأوروبي - الأمريكي يستطيع العرب كسب الوقت لتحديد علاقاتهم الاستراتيجية مع الطرفين انطلاقاً من مصالحهم، وليس من أجندات هذا أو ذاك. وليس هناك ما يمنعهم من التشاور والتنسيق في هذا الموضوع إذا ما كانت الاستحقاقات الداخلية، وليس الخارجية، هي منطلق التفكير ومؤداه. إنهم اختلفوا على التعاطي مع الأطلسي أيام الحرب الباردة بسبب وجود معسكرين، أما اليوم فالجميع انضم طوعاً أو كرهاً إلى معسكر واحد، لكن ذلك لا يجردهم من ورقة قوية يمكن أن يستمدوها من بلورة موقف جماعي.

٤ - جوانب التعاون (لا التدخل) عديدة، يمكن للحلف استغلالها في تطوير إقامة منطقة جنوبية مستقرة منها: التنسيق في الأنشطة الاستخبارية، وتبادل المعلومات والتحليلات، وتدريب القوات المسلحة، والتدريب على مواجهة الأوضاع غير الطبيعية والكوارث. وعلى رغم ذلك من الصعب رؤية تعاون بين الحلف ودول المنطقة فرادى قائم على مفهوم الشراكة الاستراتيجية للأطراف كافة، فاختلال التوازنات الإقليمية بين الحلف والقوى الإقليمية في المنطقة، أو دفع بعض القوى الإقليمية نحو تعميق الاختلال في التوازنات الإقليمية، يدفع بعضها، الضعيف والصغير في قياسات القوة والقدرة، إلى التماس طلب تدخل القوى الأطلسية لتصحيح بعض علاقات القوى القائمة. وهذا ما هو موجود أو يمكن تلمسه في علاقات دول حوض الخليج العربي ■